

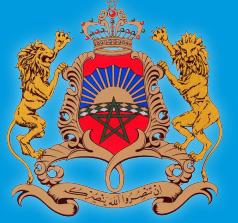
منتدى التنمية الأفريقي التاسع



الأساليب المبتكرة
لتمويل التحوّل في أفريقيا

مراكش، المغرب

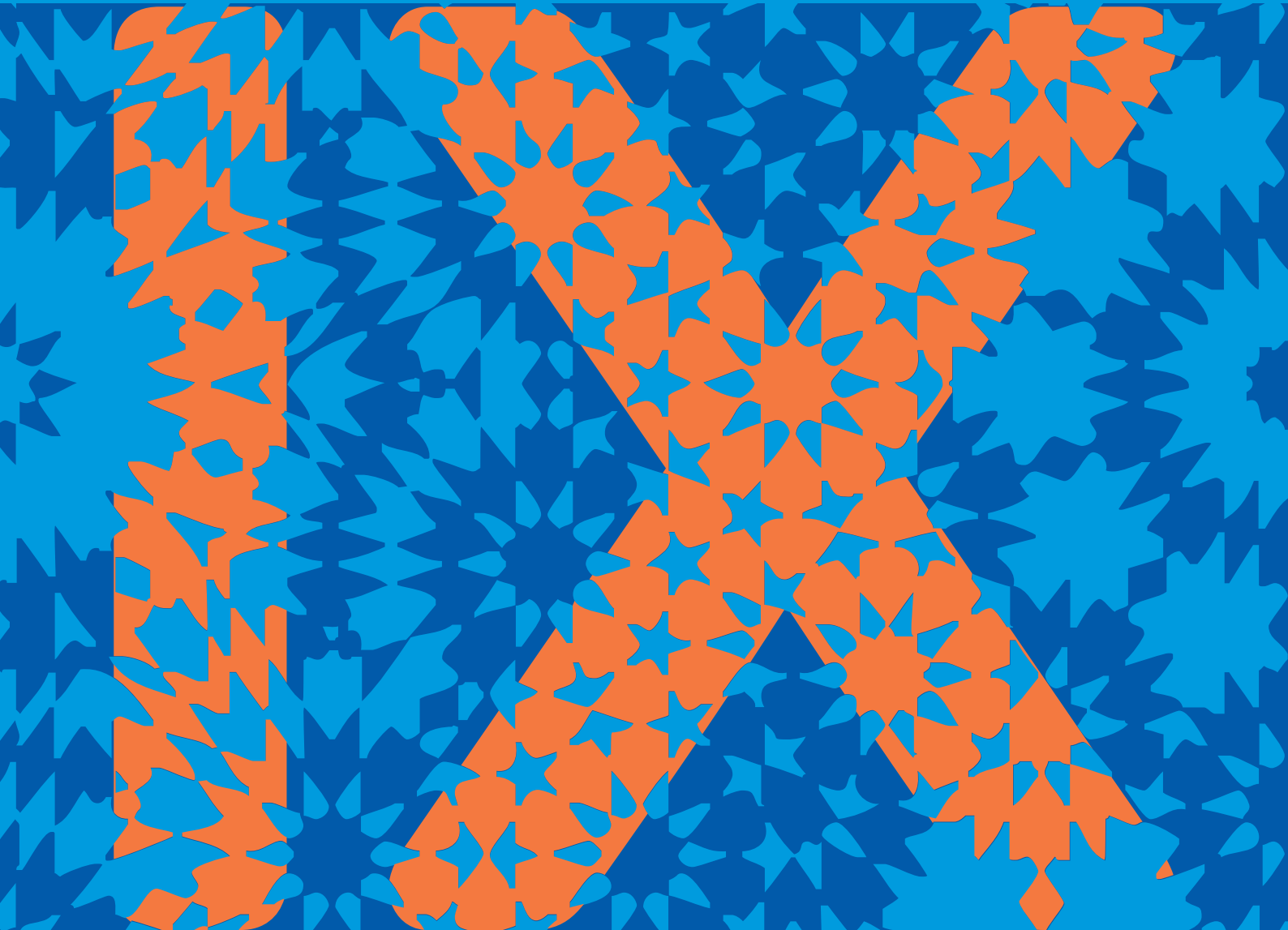
١٦-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤



يعقد منتدى التنمية الأفريقي التاسع تحت الرعاية
السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

الأسهم الخاصة في أفريقيا

ورقة المسائل المطروحة



منتدى التنمية
الأفريقي التاسع
الأساليب المبتكرة لتمويل التحوّل في أفريقيا



Distr.: General

ECA/ADF/9/4

19 September 2014

Arabic

Original: English

مراكش، المغرب

١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

الأسهم الخاصة في أفريقيا
ورقة المسائل المطروحة

أولا - مقدمة

١ - إن ما حققته أفريقيا على مدى العقد الماضي يستحق التنويه: حيث تمثل في متوسط معدلات نمو قدره ٥ في المائة؛ ومعدلات تضخم بأرقام أحادية. وفضلا عن ذلك فقد أدت البيئة الاقتصادية والسياسية التي تزداد استقرارا وقابلية للتنبؤ بها إلى التخفيف من المخاطر التي تعترض المستثمرين في الأعمال التجارية، وهو ما منح الشركات المزيد من الثقة لاستغلال الفرص الاستثمارية المرجحة في أفريقيا. ووفقا لتقرير صادر عن معهد ماكيتري العالمي في عام ٢٠١٠ بعنوان "الأُسود تتحرك: التقدم المحرز وإمكانات الاقتصادات الأفريقية"، فإن معدل عائد الاستثمار في أفريقيا اليوم، حتى مع تعديله وفقا للمخاطر الحقيقية والمتصورة في مجال الأعمال، هو أعلى مما هو عليه في أي منطقة نامية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تملك أفريقيا احتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية، منها البلاتين والذهب والماس والكروميت والمنغنيز والفوسفات والنحاس والفحم والكوبالت والحديد واليورانيوم. وهي أيضا موطن لحوالي ١٢ في المائة من احتياطيات العالم من النفط إلى جانب مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والغابات.

٢ - غير أنه ينبغي ألا يُنظر إلى أفريقيا على أنها مصدر للموارد الطبيعية فقط. فسكان القارة الذين يناهز عددهم مليار نسمة يمثلون سوقا استهلاكية مزدهرة. واستنادا إلى ماكتري، من المتوقع فعلا أن تزيد قوة الإنفاق الاستهلاكية مجتمعة في أفريقيا من ٨٦٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٣,١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، في حين يتوقع أن يزيد عدد الأسر المعيشية ذات الدخل التقديري بنسبة ٥٠ في المائة لتبلغ ١٢٨ مليون أسرة. ويتعزز هذا النمو باتساع فئة الأسر ذات الدخل المتوسط (حيث يُقدر أن يزيد عدد الأسر من الطبقة المتوسطة بنحو ٥٠ في المائة تقريبا فيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠) وبارتفاع وتيرة التحضر في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة متزايدة من العمال ذوي التعليم الجيد الذين يتحلون بروح المبادرة ويتحدثون الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية. وهذه الديناميات الديمغرافية تتيح إمكانية للاستثمار في مجالات أخرى غير الموارد الطبيعية، حيث يمكن للمستثمرين في الأسهم الخاصة الاستفادة بسهولة من هذه السوق الضخمة للسلع والخدمات الاستهلاكية. وباختصار، إن أفريقيا تستقطب الأنظار وتتيح فرصا هائلة للمستثمرين.

٣ - غير أن هذا الوعد الأفريقي تكنتفه بعض المخاطر. أولا، على الرغم من أن أفريقيا منطقة حيوية ومنتامية، لا تزال أمامها تحديات ومخاطر كبيرة. ثانيا، غالبا ما يُصاغ النمو في القارة في أرقام مثل الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ما يهم حقا هو كيف يجري تقاسم هذا النمو. فإذا لم يكن النمو شاملا للجميع وواسع النطاق، فإن الناس لن يشعروا بأنهم جزء من الوعد الأفريقي. صحيح أن سكان أفريقيا من الشباب في تزايد، ولكن لا تزال هناك قطاعات كبيرة من السكان الذين لا يملكون ما يكفي من المال لتغطية احتياجاتهم اليومية الأساسية. ثالثا، إن الحديث عن أفريقيا هو حديث أيضا عن موقف القارة أمام بقية العالم. فالقارة تحتاج إلى التحول، ومع التحول تأتي القدرة التنافسية. رابعا، لا بد من الاحتراز من معاملة أفريقيا كسلة واحدة: فالبلدان يختلف بعضها عن بعض، وتعد الاختلافات في التعليم والنظام الصحي وسيادة القانون مسائل مهمة. وأخيرا، تحتاج أفريقيا إلى خطة سياسية قوية لمواجهة التحديات مثل العجز في هياكلها الأساسية.

٤ - ما الذي يعنيه كل هذا للمستثمرين في الأسهم الخاصة؟ سنحاول في الأقسام التالية الإجابة عن هذا السؤال بتحليل مسألة الأسهم الخاصة في أفريقيا من حيث الاتجاهات والفرص والتحديات، وما الذي ينبغي للحكومات القيام به لتشجيع دورها وتعزيزه في دعم جهود التنمية الوطنية والتحول في أفريقيا بوجه عام.

ثانيا - فهم فئة الأصول

٥ - يُعد حشد رأس المال للاستثمارات أحد أكبر التحديات التي تواجه العديد من رائدي الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين الأفريقيين، وذلك لأسباب من بينها الارتفاع الشديد للأسعار التي تعرضها المصارف التجارية وعدم قدرة تلك الأسعار على التنافس. وعادة ما تحصل مؤسسات الأعمال على التمويل من المصارف وأسواق رؤوس الأموال العامة (أو السندات وأسواق الديون)، ولكن الأسهم الخاصة تقدم بديلا لذلك. فيمكن للشركة التي تفتتح أمامها آفاق النمو وتحتاج إلى التمويل أن تلجأ إلى أصحاب الأسهم الخاصة الذين يقدمون لتلك الشركة (بعد تحليل المخاطر المحتملة مقابل العائد المتوقع) تشكيلة من الديون (مستمدة من أحد المصارف) ورؤوس أموال (حصلوا عليها من مؤسسات استثمارية). ويتراوح أفق الاستثمار في الأسهم

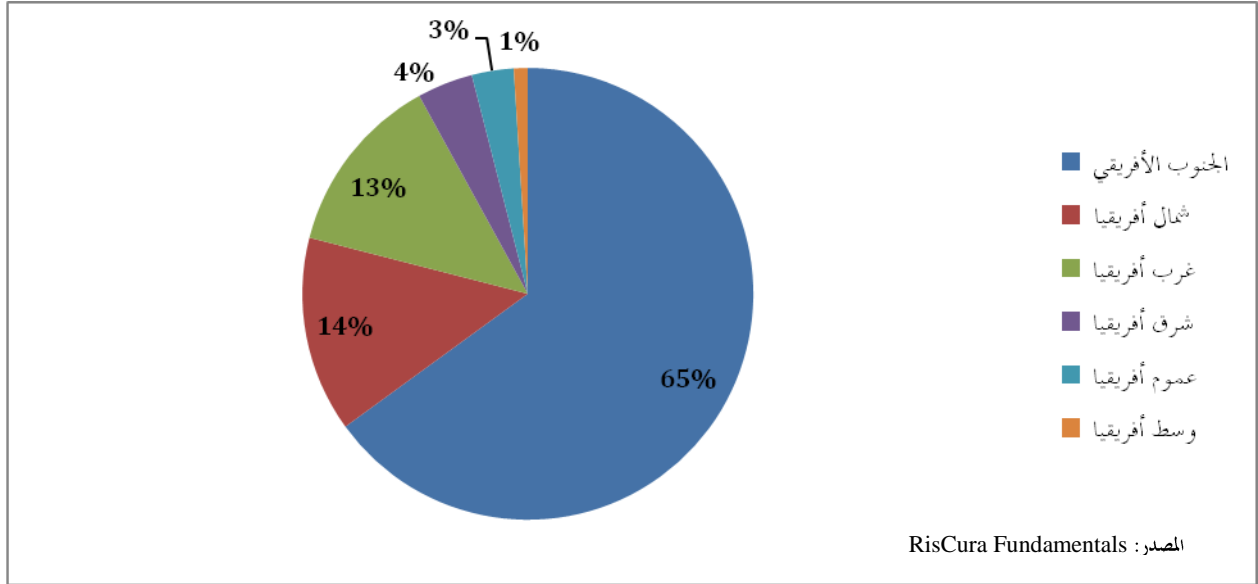
الخاصة ما بين ٥ و ١٠ سنوات، وعلى مديري صناديق الأسهم الخاصة تداول أسهم رأس مالها في نهاية تلك الفترة، وهو ما يسمى "التخارج". وفي الأسواق الأكثر تقدما، غالبا ما يكون هذا "التخارج" عن طريق إدراج الشركة في سوق مالية عامة من خلال عرض عام أولي. لذلك فإن الأسهم الخاصة تتيح إمكانات لسد فجوات التمويل التي تعرقل تقدم العديد من الشركات المحلية في أفريقيا.

٦- وهناك حاجة ملحة إلى ضخ رؤوس أموال ضخمة لتمويل عدد من المشاريع الحيوية في أفريقيا في مجالات تشمل الهياكل الأساسية، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع المندرجة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا (شبكات الطرق والسكك الحديدية، والطاقة، والمياه، الخ)، واستغلال الموارد المعدنية، والأعمال التجارية الزراعية والتنمية الصناعية والتنويع الاقتصادي بوجه عام. ويمكن أن يكون الاستثمار في هذه الفرص مشروعا مربحا لأصحاب الأسهم الخاصة وغيرهم من المستثمرين، وأن يساعد في الوقت نفسه على إيجاد ملايين من فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها بين سكان أفريقيا الذين يتزايد عددهم وعلى انتشار الناس من الفقر. وتمثل الزراعة بوجه خاص فرصة هائلة، لأنها في غاية الأهمية لأفريقيا وتجلب معظم ثروات القارة. ومن أمثلة الاستثمارات الزراعية الممكنة خدمات الإرشاد الزراعي لتوفير المعلومات والمعرفة، ومرافق التخزين للمزارعين. كما تحتاج أفريقيا إلى الاستثمارات ذات التأثير. وهذا أمر يبشر بالخير الكثير بسبب الضغوط السياسية من أجل توفير الخدمات الأساسية، وهو ما يعني أن أي فئة تريد دعم الاستثمارات في هذا المجال من المرجح أن تحصل على دعم من الحكومة.

ثالثا - صفقات الأسهم الخاصة في أفريقيا

٧- قبل نحو ٨ إلى ١٠ سنوات، كان مفهوم الأسهم الخاصة غير معروف جدا في أفريقيا. أما في هذه الأيام، فنحن نشهد ازدياد رؤوس الأموال الوافدة إلى أفريقيا، وتجري مناقشة موضوع الأسهم الخاصة في العديد من المحافل، مما يدل على أن هذا القطاع أخذ يكتسب زحما. وقد كشفت البيانات الصادرة عن شركة "بريكين" (Preqin) المتخصصة في تتبع اتجاهات الأسهم الخاصة أن الربع الثاني من عام ٢٠١٣ كان أحد أفضل الفترات فيما يتعلق بجمع الأموال من مصدر الأسهم الخاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث تمكن ١٦٤ صندوقا من تأمين مبلغ ضخم من رأس المال الإجمالي يصل إلى ١٢٤ مليار دولار. وتشير إحصاءات من السنوات الثلاث الماضية، بالفعل، إلى أنه يجري إنجاز بعض الاستثمارات الكبيرة في قطاع الأسهم الخاصة. واستنادا إلى مصرف التنمية الأفريقي، فقد ارتفعت الصفقات الاستثمارية في أفريقيا من ٨٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣ مليارات في عام ٢٠١١، أي بزيادة تناهز ٣٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، جرى، وفقا لتقديرات الرابطة الأفريقية لرأس المال المجازفة، جمع ١,١٤ مليار دولار من المؤسسات الاستثمارية في عام ٢٠١٢ لصالح صناديق الأسهم الخاصة التي تركز على أفريقيا، وهناك حاليا ٥٠ صندوقا آخر في السوق تسعى إلى الوصول إلى مبلغ إجمالي مماثل. وتفيد التقارير أن مؤسسة "إيثوس لرؤوس الأموال الخاصة" (وهي مؤسسة لإدارة الأموال في جنوب أفريقيا) قد جمعت وحدها نحو ٩٠٠ مليون دولار.

الشكل ١
الاستثمارات في الأسهم الخاصة حسب المنطقة

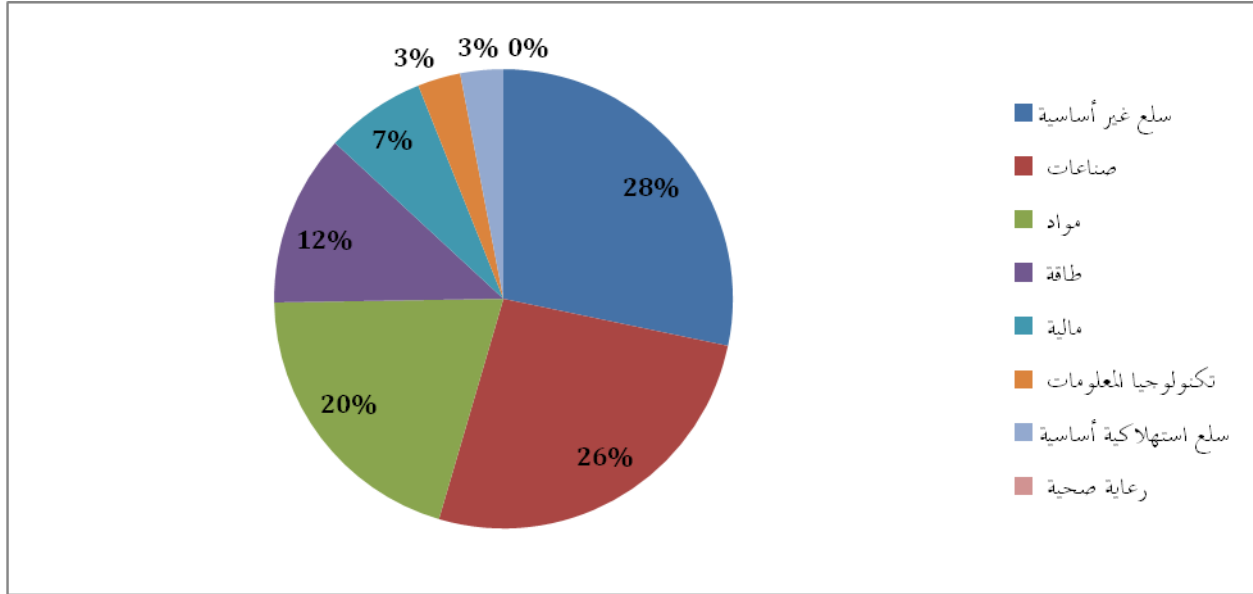


٨- يبين الشكل ١ كيفية توزيع صفقات الأسهم الخاصة في أفريقيا. ففي السنوات الأخيرة، كانت الهيمنة للجنوب الأفريقي الذي استأثر بنحو ٦٥ في المائة من صفقات الأسهم الخاصة، تليها شمال أفريقيا (١٤ في المائة) وغرب أفريقيا (١٣ في المائة)، أما نصيب وسط أفريقيا منها فلا يمثل سوى ١ في المائة.

٩- ولم تجلب جميع القطاعات استثمارات من الأسهم الخاصة. فقد كان المستثمرون حذرين للغاية في تحديد القطاعات التي من شأنها أن تنمو بسهولة وتدرّ عائدات (انظر الشكل ٢). وعلى سبيل المثال، فإن المستثمرين لا يرغبون في وضع أموالهم في قطاع الرعاية الصحية لأن العائدات في هذا القطاع تتحقق في المدى الطويل.

الشكل ٢

الاستثمارات في الأسهم الخاصة في أفريقيا حسب القطاع في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٢



المصدر: RisCura Fundamentals

رابعاً - تحديات الأسهم الخاصة في أفريقيا

١٠- على الرغم من الحديث الإيجابي عن أفريقيا باعتبارها "الخطوة القادمة" للاستثمارات، فإن تصورات المستثمرين فيما يتعلق بتكلفة مزاولة الأعمال التجارية في القارة لا تزال مصدر قلق. فمن ناحية، إن مجرد شساعة مساحة القارة، وانقسامها الجيوسياسي، وضعف هيكلها الأساسية، كلها أمور لا تزال تجعل منها مكانا باهظ التكلفة لممارسة التجارة. ومن ناحية أخرى، لا يزال جمع الأموال في قطاع الأسهم الخاصة يمثل تحديا كبيرا. ويشعر المستثمرون الأجانب براحة أكثر عندما يفلح فريق تمويل في جذب المال المحلي أولا، ولكن هناك نقص عام في المستثمرين المحليين في قطاع الأسهم الخاصة في أفريقيا، ربما مع استثناء جنوب أفريقيا.

١١- ويتسم تدفق الصفقات في أفريقيا بغلبة طابع الملكية الخاصة وإنشاء الصفقات من قبل الشبكات الشخصية من مديري الصناديق. والواقع أن ما يناهز نصف جميع الصفقات تستمد مصدرها من شبكات أو علاقات، بينما يتم تحديد مصدر ثلث الصفقات من خلال تتبع الشركات والقطاعات. غير أنه سجلت في الآونة الأخيرة زيادة في تدفقات رؤوس الأموال من عامة الشركاء من المغتربين الأفارقة، الذين تؤدي تحويلاتهم المالية دورا هاما في القارة. وبالإضافة إلى ذلك، سمح تغيير قانون المعاشات في جنوب أفريقيا لصناديق المعاشات التقاعدية المحلية بمضاعفة أسهمها الخاصة أربع مرات لتبلغ ١٠ في المائة، وذلك على غرار صناديق المعاشات التقاعدية العامة التي هي أرسخ قديماً في هذا المجال، مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

١٢- وتمثل القيود على تدفق رأس المال فيما بين البلدان الأفريقية وبقية العالم عقبة كبيرة أخرى. فكثير من البلدان تُحجم عن فتح نظمها المالية، مخافة سوء الاستخدام، وهي نظم متخلفة في كثير من الأحيان، وهو ما يجعل تدفق رأس المال أمرا صعبا. وفي بعض الحالات، تشكل حالات التأخير في معالجة الأوراق الإدارية وطول المدة التي تستغرقها إجراءات الحصول على موافقة المصرف الاحتياطي من أجل نقل الأموال عائقا إضافيا أمام قطاع الأسهم الخاصة. ومن التحديات الأخرى في هذا

الصدد ارتفاع تكاليف الاقتراض (حيث تصل معدلات الفائدة في بعض البلدان إلى ٤٠ في المائة)؛ وارتفاع نسب الضرائب؛ وقلة مديري الصناديق الأفارقة المتمرسين والمشهود لهم بالخبرة؛ وعدم كفاية المنابر المؤسسية لإجراء المناقشات بين الجهات الفاعلة في مجال الأسهم الخاصة والحكومات بشأن المسائل التي تهم القطاع. فكثير من الحكومات الأفريقية غير ملمة بأمور القطاع وبنطاق العمليات المتعلقة بالأسهم الخاصة، حتى داخل بلدانها.

خامساً - دور الحكومات

١٣- يقع على عاتق الحكومات الأفريقية دور رئيسي في تشجيع الأسهم الخاصة باعتبارها مصدرا محتملا هاما للاستثمار لأغراض النمو والتنمية على الصعيد الوطني، وإحداث التحول في أفريقيا بوجه عام. وبين أيدي صناع القرار العديد من الوسائل لجعل أفريقيا وجهة مفضلة لرأس المال الخاص، مقارنة بالمناطق المنافسة مثل آسيا وأمريكا اللاتينية، من خلال تعزيز جاذبية الاستثمار في القارة. ومما يؤكد أهمية الاستثمار في الأسهم الخاصة أن البلدان التي حققت تقدما أكثر هي أيضا تلك التي جذبت إلى حد الآن أكبر حصة من الأسهم الخاصة. وتشمل المجالات المحددة التي تتطلب الاهتمام الحكومي ما يلي:

ألف - فهم الأسهم الخاصة ومساهمتها في النمو والتنمية

١٤- الأسهم الخاصة ليست في حد ذاتها محرّكا للنمو الاقتصادي أو النهوض، لكنها يمكن أن تكون عاملا محفزاً ومسرّعا للنمو، شريطة أن يكون هناك أصلا زخم اقتصادي إيجابي كبير.

باء - تحسين البيئة القانونية والتنظيمية

١٥- أولا، يحتاج قطاع الأسهم الخاصة إلى سياسات وأطر تنظيمية تهدف إلى تعزيز نموها. ومن أجل إعداد هذه السياسات يحتاج واضعوها إلى فهم أعمق لهذا القطاع. وثانيا، معظم صناديق الأسهم الخاصة في أفريقيا مسجّلة حاليا في البلدان ذات السياسات الضريبية التفضيلية واللوائح التنظيمية الجيدة والمرونة فيما يتعلق بحرية تدفق الأموال. فما من جهة فاعلة في مجال الأسهم الخاصة ترغب في إنشاء شركة قابضة في بلد تُفرض فيه قيود على تحويل الأموال منه وإليه، وتحتاج قوانين الاستثمار إلى تحسين لجعل القيام بأعمال تجارية أسير لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة. وثالثا، لا يمكن للمستثمرين الأفريقيين التنقل بالسهولة التي ينتقل بها المستثمرون الأجانب، وهو ما يثبط الاستثمارات. وينبغي للحكومات أن تضع سياسات تشجع الاستثمار المحلي بقدر ما تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي هذا الصدد، سيكون تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بحرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال في جميع أنحاء أفريقيا عاملا رئيسيا إذا أُريد للقارة أن تحسّن قطاع الأسهم الخاصة.

جيم - إنشاء "رافد للمواهب"

١٦- لا تكون الأسهم الخاصة فعالة إلا عندما يتوخّى المديرون الحذر في استخدام رأس المال لإنماء الأعمال على نحو مستدام. غير أن أفريقيا لا تزال حديثة العهد بهذا القطاع، وتفتقر إلى مديري صناديق من ذوي الخبرة. وينبغي للحكومات تهيئة بيئة مواتية تمكن أفريقيا من جذب مديري مهرة يتمتعون بالخبرة العملية واستبقائهم لدعم نمو هذا القطاع.

دال - شحذ الوعي بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الأسهم الخاصة

١٧- لا تملك بعض الحكومات الأفريقية سوى القليل جدا من المعرفة عن هذا القطاع. ويحتاج واضعو السياسات إلى فهم القضايا التي تؤثر في هذا القطاع، بما في ذلك المخاطر السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن التفاعل ضئيل جدا أو معدوم أصلا بين الجهات الفاعلة في مجال الأسهم الخاصة وبين هيئات التنظيم، وهو ما يؤدي إلى وجود فجوات في الاتصال.

هاء - تحسين توافر الأموال اللازمة لقطاع الأسهم الخاصة

١٨- لا يزال إيجاد موارد مالية كافية لقطاع الأسهم الخاصة أحد أكبر التحديات التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية. ونتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى استكشاف السبل التي يمكن بها للحكومات أن تُيسر تدفق رؤوس الأموال على قطاع الأسهم الخاصة. وعلى الرغم من أن صناديق المعاشات التقاعدية في الوقت الحاضر لم تُستثمر في الشركات المدرجة في البورصات الأفريقية، ناهيك عن الصناديق غير المدرجة، ينبغي تشجيع الحكومات الأفريقية على استكشاف سبل استثمار أموال صناديق المعاشات التقاعدية في صناديق الأسهم الخاصة. وينبغي أيضا تشجيعها على استكشاف فرص التمويل المشترك والتفاسم مع المستثمرين في الأسهم الخاصة، مثل تمويل الهياكل الأساسية في قطاعات الطاقة، والاتصالات، والمياه.

واو - تشجيع استثمار رأس المال الأفريقي في قطاع الأسهم الخاصة

١٩- من أجل توطيد قطاع الأسهم الخاصة الأفريقية، هناك حاجة إلى تسريع عملية إيجاد مصادر لتزويد أسواق رأس المال والصناديق المحلية. وهناك حاجة أيضا إلى تحسين المعرفة لدى المستثمرين الأفريقيين المحليين من خلال التثقيف وتحسين فهم فئة الأصول والحوافز والإطار التنظيمي. وهناك مصادر كبيرة لرأس المال المحلي (مثل صناديق المعاشات التقاعدية وشركات إدارة ثروات عائلية خاصة، والصناديق السيادية، وأصحاب الثروات من الأفراد، والمغتربين الأفريقيين) التي يمكن استغلالها في استثمار أصول الأسهم الخاصة والتخارج منها على حد سواء.

زاي - تشجيع المزيد من الاستثمارات ذات التأثير

٢٠- على الرغم من أن تقييم تأثير الأسهم الخاصة على رفاه الناس ليست مهمة سهلة، فإن عددا من شركات الأسهم الخاصة تستثمر بطريقة أو أخرى في مشاريع لها تأثير على حياة الناس. وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تغير حياة الناس العاديين، وتُدير في الوقت نفسه عائدات لائقة. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات توفير حوافز خاصة لتشجيع شركات الأسهم الخاصة على الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة التي توظف بعضا من أفقر سكان القارة.

خامسا - مسائل مطروحة للمناقشة

أف - تحسين توافر الأموال لقطاع الأسهم الخاصة

٢١- في ضوء استمرار تحدي التمويل في أفريقيا، هناك حاجة إلى إيجاد سبل تسمح للحكومات بتيسير تدفق رؤوس الأموال إلى قطاع الأسهم الخاصة.

(أ) كيف يمكن للحكومات التشجيع على استخدام صناديق المعاشات التقاعدية للاستثمارات في الأسهم الخاصة؟

(ب) كيف يمكن للحكومات المشاركة في التمويل وفي تفاسم الفرص مع مستثمري الأسهم الخاصة، مثل تمويل الهياكل الأساسية (في قطاعات مثل الطاقة، والاتصالات، والمياه)؟

(ج) كيف يمكن زيادة إشراك مؤسسات تمويل التنمية في وضع مشاريع جاذبة للمستثمرين في مجال الأسهم الخاصة ومقبولة لديهم؟

باء - تشجيع المزيد من الاستثمارات ذات التأثير

٢٢- الاستثمارات ذات التأثيرات الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على الرفاه البشري (التعليم والصحة والعمل، والبيئة) هي شكل ضروري من الأسهم الخاصة التي تحتاج إلى مزيد من التشجيع.

(أ) كيف يمكن لشركات الأسهم الخاصة توسيع محافظها الاستثمارية بوضع أموالها في قطاعات رئيسية مثل الزراعة؟

(ب) كيف يمكن تشجيع استثمار الأسهم الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حيث يجري إنشاء معظم الوظائف)؟

جيم - تعزيز دور الحكومات

(أ) لا يمكن للمستثمرين الأفريقيين التنقل بالسهولة التي يتنقل بها المستثمرون الأجانب، وهو ما يثبط الاستثمارات. فينبغي للحكومات أن تضع سياسات تشجع الاستثمار المحلي بقدر ما تشجع الاستثمار الأجنبي. فما هي السياسات التي ينبغي للحكومات اعتمادها لتشجيع المستثمرين المحليين قدر تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي؟

(ب) ما الذي ينبغي أن تقوم به الحكومات لتعجيل تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بحرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال في جميع أنحاء القارة؟

(ج) ما الذي ينبغي أن تقوم به الحكومات لتسريع وتيرة التكامل الإقليمي الأفريقي في مجالات مثل تيسير التجارة وشبكات الهياكل الأساسية بهدف زيادة جاذبية الاستثمار في القارة؟

(د) كيف يمكن للحكومات تشجيع قطاع الأسهم الخاصة لدعم جهود التنمية الوطنية؟